

«الإستقلال القضائي: مقاربة إقليمية ودولية» في «بيت المستقبل»
الخميس ١٣ سبتمبر ٢٠١٨

جريدة المستقبل



افتتح الرئيس أمين الجميل حلقة نقاش في «بيت المستقبل» تحت عنوان: «ديناميات الإستقلال القضائي، الضغوطات التعسفية التي يتعرض لها القضاء وكيفية حماية القضاة منها، مقاربة إقليمية ودولية» التي دعت إليها مؤسسة «بيت المستقبل» وبرنامج «حكم القانون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى مؤسسة كونراد اديناور»، وشارك فيها رئيس محكمة التمييز القاضي جان عيد ممثلاً رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي جان فهد، مديرة «برنامج حكم القانون» أنيا شولر- شلتر، المديرة العامة لوزارة العدل القاضية ميسم النويري، الرئيس السابق لمجلس القضاء الأعلى القاضي غالب غانم والقاضي الألماني مايكل سنوداسكي.

وألقى الجميل كلمة قال فيها: «لنعترف أولاً بوجود قضاة مستقلين وليس بقضاء مستقل». ورأى «أن قيام الدولة وتحقيق الحوكمة الصالحة، وتجفيف الهدر واستئصال الفساد غير ممكنة

من دون تعزيز استقلالية المؤسسات القضائية وصلحياتها عبر تحقيق أربعة مسارات تجمعها تقنية واحدة عنوانها: تحديث القضاء ومكننة أعماله: المسار الأول انتخاب مجلس القضاء الأعلى بالكامل من الجسم القضائي، وهذه الآلية من شأنها ضمان استقلالية القاضي عن السلطة التنفيذية التي عيّنته. المسار الثاني أن يكون القضاء صاحب الولاية الشاملة بما فيها القضاء الاستثنائي والخاص. المسار الثالث استقلالية موازنة السلطة القضائية. المسار الرابع تفعيل الدور الرقابي لهيئة التفتيش القضائي، احقاقاً للحق وصوناً لحقوق المتقاضين ودفعاً إلى عدالة فاعلة. فالعدالة البطيئة قد توازي اللاعدالة.»

والقى القاضي عيد كلمة القاضي فهد، وقال: «حاول مجلس القضاء الأعلى زيادة استقلاليته في إدارة شؤون القضاة عبر خوض معركة تعديل أحكام المادة ٥ من قانون القضاء العدلي لتحرير المناقلات والتشكيلات القضائية من قبضة السلطة الإجرائية، إلا أن هذه المعركة، وإن نجحت في إيصال مشروع التعديل إلى الهيئة العامة للمجلس النيابي، لم تفلح في ترجمته عبر قانون.»

ورأت شلتر أن «الاستقلال الذاتي للقاضي يوحى بالثقة للأطراف المتنازعة ويمنع التأثير على المحكمة». وتحدث القاضي سنوادي عن الضمانات الدستورية في مواجهة التأثير السياسي غير المبرر على التعيينات القضائية في المانيا الحديثة. ثم التأمّت الجلسة الأولى بعنوان «التعيينات والولاية القضائية»، وعقدت الجلسة الثانية تحت عنوان: «أنظمة الترقيات والنقل والعزل». أما الجلسة الثالثة فتطرقت الى موضوع المداولات، التراتبية والتسلسل الهرمي للمحاكم. وتناولت الجلسة الرابعة موضوع أنشطة خارج الولاية القضائية.

الجميل: لرفع يد السياسة عن القضاء!
الاربعاء ١٢ ايلول ٢٠١٨

جريدة اللواء



إفتتح الرئيس أمين الجميل اليوم حلقة نقاش في بيت المستقبل تحت عنوان "ديناميك الإستقلال القضائي، الضغوطات التعسفية التي يتعرض لها القضاء وكيفية حماية القضاة منها، مقاربة اقليمية ودولية" التي دعت اليها مؤسسة بيت المستقبل وبرنامج حكم القانون في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا لدى مؤسسة كونراد اديناور، وشارك فيها رئيس محكمة التمييز القاضي جان عيد ممثلاً رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي جان فهد، مديرة برنامج حكم القانون في الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مؤسسة كونراد اديناور أنيا شولر- شلتر، المديرية العامة لوزارة العدل القضاية ميسم النويري، الرئيس السابق لمجلس القضاء الأعلى القاضي غالب غانم والقاضي الألماني مايكل سنوداسكي وعدد من القضاة والخبراء.

بداية القى الرئيس الجميل كلمة قال فيها: لنعترف اولاً، بوجود قضاة مستقلين وليس قضاء مستقل. غالباً ما يختلط علينا بفعل الممارسة ان السلطة القضائية هي سلطة ملحقة بالسلطة التنفيذية، اي سلطة تابعة، في حين انها دستورياً سلطة مستقلة بين السلطات الثلاث، حتى لا تراتبية هنا لان لكل سلطة دورها وصلاحياتها. من هنا الدعوة من أجل وضع الاطار الصحيح لقيام سلطة دستورية قضائية مستقلة. إن قيام الدولة وتحقيق الحوكمة الصالحة، وتجفيف الهدر واستئصال الفساد غير ممكن من دون تعزيز استقلالية المؤسسات القضائية وصلاحياتها عبر تحقيق اربعة مسارات تجمعها تقنية واحدة عنوانها: تحديث القضاء ومكننة أعماله واطلاقه

كسلطة تشكل ضماناً للحق وضمانة للمتقاضين وممانعة للفساد، وكاشفة عن الشفافية، وحافضة لهيبة الدولة وسيادتها:

المسار الاول انتخاب مجلس القضاء الاعلى بالكامل من قبل الجسم القضائي وفق نظام خاص، وهذه الآلية من شأنها ضمان استقلالية القاضي عن السلطة التنفيذية التي عينته، وضمان تحول القضاء من وظيفة ادارية الى سلطة مستقلة، كما وضمان تشكيلات قضائية تراعي الكفاءة والانتاجية والسلوك وليس المحسوبية، تعتمد على مناقلات يجريها مجلس القضاء بثقافة مؤسساتية دونما حاجة الى مراسيم سياسية. المسار الثاني ان يكون القضاء صاحب الولاية الشاملة بما فيها القضاء الاستثنائي والخاص. المسار الثالث استقلالية موازنة السلطة القضائية المسار الرابع تفعيل الدور الرقابي لهيئة التفتيش القضائي، احقاقاً للحق وصوناً لحقوق المتقاضين ودفعاً الى عدالة فاعلة. فالعدالة البطيئة قد توازي اللاعدالة.

وختم الرئيس الجميل: إنفاذاً للمادة ٤٤ من قانون القضاء العدلي والمادة 20 من الدستور والفقرة "هاء" من مقدمة الدستور التي تنص على استقلالية القضاء، تحضرني هنا العريضة التي وقعها ٣٥٢ قاضياً والتي تتمسك باستقلالية القضاء ومنع تحويله الى جهاز أمني يحمي السلطة السياسية من المعارضة الشعبية والحراك المدني. لن استرسل أكثر في المعاينة والمقاربة، اختتم بجملة مفيدة ارفعوا يد السياسة عن القضاء.

والقى القاضي عيد كلمة رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي جان فهد اعتبر فيها: أنه لا يسع القاضي ان يكون بمنتهى الإخلاص ومحافظاً على مكانته وحرمة القضاء اذا لم يكن مستقلاً في شخصه محصناً في عمله ضد التدخلات الإيجابية ام السلبية من اي جهة أنت. فالإستقلال القاضي ليس منحة او هدية او امتيازاً له، انه حق للموطن وواجب على القاضي، فعلى القاضي ان يحكم وفقاً لأحكام القانون دون ميل ملتزماً موجب التحفظ وموجب الحياد. الأمر الذي يوفر الضمانة للمجتمع بأن العدالة تؤدي وفقاً لأحكام القانون، ايا كانت هوية المتقاضين ومكانتهم وجنسياتهم وآرائهم، وبغض النظر عما اذا كانت هذه العدالة موائمة ام لا لرغبات اي سلطة عامة، او حتى الرأي العام الذي اخذ في الأونة الأخيرة، وخصوصاً في لبنان، ينصب نفسه قاضياً دون ان يجوز ايا من مقومات ممارسة القضاء.

وقال: ان كل حكم وكل قرار قضائي يشكل امتحاناً لإستقلال القاضي بيد انه يقع على عاتق السلطة المولجة ضمان استقلال القاضي اي مجلس القضاء الأعلى وفق ما تنص عليه المادة ٤ من قانون القضاء العدلي، تأمين خط دفاع اول يوفر على القاضي عناء دفع الإعتداءات على استقلاله، وإن مجلس القضاء الأعلى بالوقت عينه يسهر على التزام القاضي بموجب الأستقلال المفروض عليه وهو لا يستهين في معالجة حالات الإنزلاق بحزم وفق ما يوجبه القانون.

وأعلن: ان مجلس القضاء الأعلى هو المخول حالياً اختيار القضاة، سواء عبر مباراة ام دونها. كما يعود له حق تحديد القواعد الأخلاقية الواجب على القاضي اتباعها، كذلك حق زجر كل فعل يشكل خروجاً عن سلوك القاضي الشريف، الا ان صلاحية تشكيل القاضي الى المراكز القضائية تشاركه فيها السلطة التنفيذية التي استتبقت عدة طرق كي تصبح متساوية مع مجلس القضاء الأعلى في اجراء التشكيلات والمناقلات القضائية، هذا من جهة، ومن نحو آخر، فإن

مجلس القضاء الأعلى لا يشرف قانونا على نشاطات القاضي الأخرى التي اجاز القانون لهذا الخير القيام بها خارج المهمة القضائية باحكام الحق.

وتابع: يتعين التطرق الى تأثير تعيين القضاة من قبل السلطة التنفيذية في اللجان القضائية او ذات الصلة القضائية، ام انتدابهم بصفة مستشارين لوزراء او ايفادهم الى مهام خارجية، ام قيامهم باعطاء دروس حقوقية مأجورة وذلك على استقلالية هؤلاء القضاة وعلى مناعتهم ضد التدخلات الخارجية في عملهم وعلى موجب التحفظ الملقى عليهم. كما يقتضي البحث من جهة ثانية في تأثيرات هذه الأمور على سائر القضاة الذين قد يحملون على المقارنة بين الجهود التي يبذلونها في مجال احقاق الحق واصدار الأحكام والقرارات وبين تلك التي يبذلها القضاة المعينون من قبل السلطة التنفيذية وإثارتهم انتفاء التوازن في مهام اخرى في توزيع اللجان والتعويضات في ما بين القضاة، والمقرنات هذه قد تحمل بعضهم الى البحث عن كيفية التقرب من اصحاب السلطة في التعيين او قد ينشأ عند البعض الآخر شعور بالغبن مع ما يمكن ان يرافقه من خفض في الإنتاجية، اما بالنسبة الى هؤلاء الذين تمنعهم مناقبتهم من أن يتأثروا بمثل هذه الأمور، فإنهم يحملون في داخلهم شعورا بالظلم ينبغي اراحتهم منه.

لقد حاول مجلس القضاء الأعلى، زيادة استقلاليته في ادارة شؤون القضاة عبر خوض معركة تعديل احكام المادة ٥ من قانون القضاء العدلي لتحريير المناقلات والتشكيلات القضائية من قبضة السلطة الإجرائية، الا ان هذه المعركة وان نجحت في ايصال مشروع التعديل الى الهيئة العامة للمجلس النيابي لم تفلح في ترجمته عبر قانون. ونحن متأكدون بان مجلس القضاء الأعلى الجديد لن يوفر جهدا في المضي قدما لتطوير استقلال القاضي تحقيقا لتوق المواطن الى عدالة أسمى.

اما مديرة برنامج حكم القانون في الشرق الأوسط وشمال افريقيا د أنيا شولر -شلتز فأعربت عن سرورها لعقد هذه الندوة التي هي ثمرة التعاون الدائم مع بيت المستقبل. وقالت: إن برنامج حكم القانون واحد من بين ٥ برامج اقليمية تقوم على التعاون والتواصل لدعم مجموعة من الخبراء فيما يتعلق بقضايا ذات اهمية محليا واقلما ودوليا. وأعلنت ان الهيكلية المعتمدة في القضاء ذات صلة وثيقة بالتنمية في المجتمع ويرتبط التطور القضائي بالنمو الاقتصادي الاجتماعي، ما اثبتته إحدى الدراسات التي اظهرت أن الترابط بين حالة الجسم القضائي والتطور الاقتصادي تؤثر على تخفيض حالات الشك في المجتمع، فالاستقلال القضائي يحول الوعود الى اعمال ملموسة وعلينا الاستثمار بالموارد البشرية لتأمين ذلك.

واعترفت أن الاستقلال الذاتي للقاضي يوحى بالثقة للاطراف المتنازعة ويمنع التأثير على المحكمة. وختمت أن هدف حلقة النقاش هذه هو تبادل الخبرات على ضوء عبر مستخلصة من دول عربية واوروبية وعبر استعراض الاجراءات التي اتخذتها لتحسين استقلالية القضاء والقضاة .

أما القاضي مايكل سنوادي فلقى الكلمة الرئيسية وتحدث فيها عن الضمانات الدستورية في مواجهة التأثير السياسي غير المبرر على التعيينات القضائية في المانيا الحديثة وقال:

الهيكلية الدستورية في ألمانيا تحول دون التدخل في دور القضاء وفي تعيين القضاة. المحاكم تتواصل مع الشعب عبر الاحكام وبواسطة القضاء، والقضاة يعتمدون مبدأ التحفظ القضائي اي الامتناع عن التعليق على اي موضوع سياسي. القضاء هو الاضعف بين السلطات الثلاث لانه يعتمد في عمله على السلطات الأخرى. إن النظام القضائي يقوم على نظام الاستحقاق والحياد. والدستور منح القضاة القدرة على الطعن باختيار السلطات الأخرى. وضعنا نظام درجات يحكم فكرة تعيين وترفع القضاء. وهناك نظام محاسبة يمنع وزير العدل من فرض من يريد: يحق له طرح قاضي معين ولكن مجلس القضاء لديه حق الفيتو، واذا لم يتوافقا يحدد القانون اجراءات للمصالحة بينهما. واذا فشلت تتدخل السلطة التشريعية حيث تشكل لجنة من البرلمانيين والمحامين والقضاة ويمكن لمقدمي الطعون رفعها الى المحاكم او المحكمة العليا. وختم: نسعى الى التطوير في نظامنا. وهذه المقاربة تعالج تحديات معينة في اطار الدستور وتحديات في اطار المحاسبة والتدخل في عمل القضاء .

والتأمت الجلسة الأولى تحت عنوان: التعيينات والولاية القضائية ونسقتها مديرة برنامج حكم القانونن حكم القانون في الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مؤسسة كونراد آديناور أنيا شولر-شترلر وتحدث فيها القاضي غالب غانم، القاضية في المحكمة الإدارية في تونس أنوار مناصري، رئيس الدائرة الإدارية في الكويت القاضي خالد محمد الكندري والقاضي الألماني مايكل سنوداسكي.

وعقدت الجلسة الثانية تحت عنوان: "أنظمة الترقيات والنقل والعزل" ونسقتها المديرة العامة لوزارة العدل القاضية ميسم النويري وتحدث فيها القاضي في مجلس القضاء الأعلى روكز رزق، والقاضية انوار مناصري من تونس والقاضي الكويتي خالد محمد الكندري والقاضي سنوداسكي.

اما الجلسة الثالثة فتطرقت لموضوع: المداولات، التراتبية والتسلسل الهرمي للمحاكم ونسقتها رئيس الهيئة العليا للتأديب القاضي مروان عبود، وتحدث فيها: القاضية رنا عاكوم، القاضية في مجلس القضاء الأعلى اليان صابر، والقاضية التونسية انوار لمناصري والقاضي الكندري من الكويت.

وتناولت الجلسة الرابعة: موضوع أنشطة خارج الولاية القضائية ونسقتها القاضي روكز رزق، وتحدث فيها رئيس الهيئة التأديبية العليا القاضي مروان عبود والقاضية التونسية انوار المناصري والقاضي الكندري والقاضي الألماني سنوداسكي.

الجميل في حلقة نقاش عن ديناميات الاستقلال القضائي: لقيام سلطة دستورية قضائية مستقلة
ورفع يد السياسة عن القضاء
الاربعاء ١٢ ايلول ٢٠١٨

الوكالة الوطنية للاعلام



إفتتح الرئيس أمين الجميل اليوم حلقة نقاش في "بيت المستقبل" تحت عنوان: "ديناميات الإستقلال القضائي، الضغوطات التعسفية التي يتعرض لها القضاء وكيفية حماية القضاة منها، مقارنة اقليمية ودولية" التي دعت اليها مؤسسة "بيت المستقبل" وبرنامج "حكم القانون في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا لدى مؤسسة كونراد اديناور"، وشارك فيها رئيس محكمة التمييز القاضي جان عيد ممثلا رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي جان فهد، مديرة "برنامج حكم القانون" أنيا شولر- شلتر، المديرة العامة لوزارة العدل القاضية ميسم النويري، الرئيس السابق لمجلس القضاء الأعلى القاضي غالب غانم والقاضي الألماني مايكل سنوداسكي وعدد من القضاة والخبراء.

الجميل

بداية ألقى الجميل كلمة قال فيها: "لنعترف اولا بوجود قضاة مستقلين وليس بقضاة مستقل. غالبا ما يختلط علينا بفعل الممارسة ان السلطة القضائية هي سلطة ملحقة بالسلطة التنفيذية، اي سلطة تابعة، في حين انها دستوريا سلطة مستقلة بين السلطات الثلاث، حتى لا تراتبية هنا لان لكل سلطة دورها وصلاحياتها. من هنا الدعوة من أجل وضع الاطار الصحيح لقيام سلطة دستورية قضائية مستقلة. إن قيام الدولة وتحقيق الحوكمة الصالحة، وتجفيف الهدر واستئصال الفساد غير ممكنة من دون تعزيز استقلالية المؤسسات القضائية وصلاحياتها عبر تحقيق اربعة مسارات تجمعها تقنية واحدة عنوانها: تحديث القضاء ومكننة أعماله واطلاقه كسلطة

تشكل ضمانا للحق وضمانة للمتقاضين وممانعة للفساد، وكاشفة عن الشفافية، وحافضة لهيئة الدولة وسيادتها:

المسار الاول انتخاب مجلس القضاء الاعلى بالكامل من الجسم القضائي وفق نظام خاص، وهذه الآلية من شأنها ضمان استقلالية القاضي عن السلطة التنفيذية التي عينته، وضمان تحول القضاء من وظيفة ادارية الى سلطة مستقلة، كما وضمان تشكيلات قضائية تراعي الكفاءة والانتاجية والسلوك وليس المحسوبية، تعتمد على مناقلات يجريها مجلس القضاء بثقافة مؤسسية دونما حاجة الى مراسيم سياسية. المسار الثاني ان يكون القضاء صاحب الولاية الشاملة بما فيها القضاء الاستثنائي والخاص. المسار الثالث استقلالية موازنة السلطة القضائية المسار الرابع تفعيل الدور الرقابي لهيئة التفتيش القضائي، احقا للحق وصونا لحقوق المتقاضين ودفعاً الى عدالة فاعلة. فالعدالة البطيئة قد توازي اللاعدالة."

وختم الجميل: "إنفاذا للمادة ٤٤ من قانون القضاء العدلي والمادة ٢٠ من الدستور والفقرة "هـ" من مقدمة الدستور التي تنص على استقلالية القضاء، تحضرني هنا العريضة التي وقعها ٣٥٢ قاضيا والتي تتمسك باستقلالية القضاء ومنع تحويله الى جهاز أمني يحمي السلطة السياسية من المعارضة الشعبية والحراك المدني. لن استرسل أكثر في المعاينة والمقاربة، اختم بجملة مفيدة ارفعوا يد السياسة عن القضاء.

عيد

والقى القاضي عيد كلمة رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فهد، وقال: "لا يسع القاضي أن يكون في منتهى الإخلاص ومحافظا على مكانته وحرمة القضاء اذا لم يكن مستقلا في شخصه محصنا في عمله ضد التدخلات الإيجابية ام السلبية من اي جهة أنت. فالاستقلال القاضي ليس منحة او هدية او امتياز له، انه حق للموطن وواجب على القاضي، فعلى القاضي ان يحكم وفقا لأحكام القانون دون ميل ملتزما موجب التحفظ وموجب الحياد. الأمر الذي يوفر الضمانة للمجتمع بأن العدالة تؤدي وفقا لأحكام القانون، ايا كانت هوية المتقاضين ومكانتهم وجنسياتهم وآرائهم، وبغض النظر عما اذا كانت هذه العدالة موائمة ام لا لرغبات اي سلطة عامة، او حتى الرأي العام الذي اخذ في الأونة الأخيرة، وخصوصا في لبنان، ينصب نفسه قاضيا دون ان يجوز ايا من مقومات ممارسة القضاء."

وقال: "كل حكم وكل قرار قضائي يشكل امتحانا لاستقلال القاضي، بيد أنه يقع على عاتق السلطة المولجة ضمان استقلال القاضي، اي مجلس القضاء الأعلى وفق ما تنص عليه المادة ٤ من قانون القضاء العدلي، تأمين خط دفاع أول يوفر على القاضي عناء دفع الاعتداءات على استقلاله، وإن مجلس القضاء الأعلى في الوقت عينه يسهر على التزام القاضي بموجب الاستقلال المفروض عليه، وهو لا يستهين في معالجة حالات الإنزلاق بحزم وفق ما يوجبه القانون."

وأضاف: "إن مجلس القضاء الأعلى هو المخول حالياً اختيار القضاة، سواء عبر مباراة أو دونها. كما يعود له حق تحديد القواعد الأخلاقية الواجب على القاضي اتباعها، كذلك حق زجر كل فعل يشكل خروجاً عن سلوك القاضي الشريف، إلا أن صلاحية تشكيل القاضي إلى المراكز القضائية تشاركه فيها السلطة التنفيذية التي استتبطت عدة طرق كي تصبح متساوية مع مجلس القضاء الأعلى في إجراء التشكيلات والمناقشات القضائية. ومن جهة أخرى، فإن مجلس القضاء الأعلى لا يشرف قانوناً على نشاطات القاضي الأخرى التي أجاز القانون لهذا الخير القيام بها خارج المهمة القضائية بأحكام الحق."

وتابع: "يتعين التطرق إلى تأثير تعيين القضاة من السلطة التنفيذية في اللجان القضائية أو ذات الصلة القضائية، أم انتدابهم بصفة مستشارين لوزراء أو إيفادهم إلى مهام خارجية، أم قيامهم بإعطاء دروس حقوقية مأجورة وذلك على استقلالية هؤلاء القضاة وعلى مناعتهم ضد التدخلات الخارجية في عملهم وعلى موجب التحفظ الملقى عليهم. كما يقتضي البحث من جهة ثانية في تأثيرات هذه الأمور على سائر القضاة الذين قد يحملون على المقارنة بين الجهود التي يبذلونها في مجال إحقاق الحق وإصدار الأحكام والقرارات وبين تلك التي يبذلها القضاة المعينون من قبل السلطة التنفيذية وإثارتهم انتفاء التوازن في مهام أخرى في توزيع اللجان والتعويضات في ما بين القضاة، والمقرنات هذه قد تحمل بعضهم إلى البحث عن كيفية التقرب من أصحاب السلطة في التعيين أو قد ينشأ عند البعض الآخر شعور بالغبن مع ما يمكن أن يرافقه من خفض في الإنتاجية، أما بالنسبة إلى هؤلاء الذين تمنعهم مناقبتهم من أن يتأثروا بمثل هذه الأمور، فإنهم يحملون في داخلهم شعوراً بالظلم ينبغي إراحتهم منه."

وقال: "لقد حاول مجلس القضاء الأعلى زيادة استقلاليته في إدارة شؤون القضاة عبر خوض معركة تعديل أحكام المادة ٥ من قانون القضاء العدلي لتحرير المناقشات والتشكيلات القضائية من قبضة السلطة الإدارية، إلا أن هذه المعركة، وإن نجحت في إيصال مشروع التعديل إلى الهيئة العامة للمجلس النيابي، لم تفلح في ترجمته عبر قانون. ونحن متأكدون أن مجلس القضاء الأعلى الجديد لن يوفر جهداً في المضي قدماً لتطوير استقلال القاضي تحقيقاً لتوق المواطنين إلى عدالة أسمى."

شلتنر

أما شلتنر فأعربت عن سرورها لعقد هذه الندوة "التي هي ثمرة التعاون الدائم مع بيت المستقبل". وقالت: "إن برنامج حكم القانون واحد من بين ٥ برامج إقليمية تقوم على التعاون والتواصل لدعم مجموعة من الخبراء في ما يتعلق بقضايا ذات أهمية محلية وإقليمية ودولية". وأعلنت أن "الهيكليات المعتمدة في القضاء ذات صلة وثيقة بالتنمية في المجتمع ويرتبط التطور القضائي بالنمو الاقتصادي الاجتماعي، وهو ما أثبتته إحدى الدراسات التي أظهرت أن الترابط بين حالة الجسم القضائي والتطور الاقتصادي تؤثر على خفض حالات الشك في

المجتمع، فالاستقلال القضائي يحول الوعود الى اعمال ملموسة وعلينا الاستثمار بالموارد البشرية لتأمين ذلك."

واعترفت أن "الاستقلال الذاتي للقاضي يوحى بالثقة للاطراف المتنازعة ويمنع التأثير على المحكمة". وختمت بأن "هدف حلقة النقاش هذه هو تبادل الخبرات في ضوء عبر مستخلصة من دول عربية واوروبية وعبر عرض الاجراءات التي اتخذتها لتحسين استقلالية القضاء والقضاة."

سنودسكي

أما القاضي مايكل سنودسكي فألقى الكلمة الرئيسية وتحدث فيها عن الضمانات الدستورية في مواجهة التأثير السياسي غير المبرر على التعيينات القضائية في المانيا الحديثة، وقال: "الهيكلية الدستورية في المانيا تحول دون التدخل في دور القضاء وفي تعيين القضاة. المحاكم تتواصل مع الشعب عبر الاحكام وبواسطة القضاء، والقضاة يعتمدون مبدأ التحفظ القضائي اي الامتناع عن التعليق على اي موضوع سياسي. القضاء هو الاضعف بين السلطات الثلاث لانه يعتمد في عمله على السلطات الأخرى. إن النظام القضائي يقوم على نظام الاستحقاق والحياد. والدستور منح القضاة القدرة على الطعن باختيار السلطات الأخرى. وضعنا نظام درجات يحكم فكرة تعيين وترقيع القضاء. وهناك نظام محاسبة يمنع وزير العدل من فرض من يريد: يحق له طرح قاضي معين ولكن مجلس القضاء لديه حق الفيتو، واذا لم يتوافقا يحدد القانون اجراءات للمصالحة بينهما. واذا فشلت تتدخل السلطة التشريعية حيث تشكل لجنة من البرلمانيين والمحامين والقضاة ويمكن لمقدمي الطعون رفعها الى المحاكم او المحكمة العليا."

وختم: "نسعى الى التطوير في نظامنا. وهذه المقاربة تعالج تحديات معينة في اطار الدستور وتحديات في اطار المحاسبة والتدخل في عمل القضاء."

الجلسات

والتأمت الجلسة الأولى تحت عنوان "التعيينات والولاية القضائية"، ونسقتها مديرة برنامج حكم القانونون حكم القانونون في الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مؤسسة كونراد آديناور أنيا شولر- شتler، وتحدث فيها القاضي غالب غانم، القاضية في المحكمة الإدارية في تونس أنوار مناصري، رئيس الدائرة الإدارية في الكويت القاضي خالد محمد الكندري والقاضي الألماني مايكل سنوداسكي.

وعقدت الجلسة الثانية تحت عنوان: "أنظمة الترقيات والنقل والعزل" ونسقتها المديرة العامة لوزارة العدل القاضية ميسم النويري وتحدث فيها القاضي في مجلس القضاء الأعلى روكز رزق، والقاضية أنوار مناصري من تونس والقاضي الكويتي خالد محمد الكندري والقاضي

سنوداسكي.

أما الجلسة الثالثة فتطرقت الى موضوع المداولات، التراتبية والتسلسل الهرمي للمحاكم، ونسقتها رئيس الهيئة العليا للتأديب القاضي مروان عبود، وتحدث فيها: القاضية رنا عاكوم، القاضية في مجلس القضاء الأعلى اليان صابر، والقاضية التونسية انوار لمناصري والقاضي الكندري من الكويت.

وتناولت الجلسة الرابعة موضوع أنشطة خارج الولاية القضائية، ونسقتها القاضي روكز رزق، وتحدث فيها رئيس الهيئة التأديبية العليا القاضي مروان عبود والقاضية التونسية انوار المناصري والقاضي الكندري والقاضي الألماني سنوداسكي.

أمين الجميل: قيام الدولة واستئصال الفساد غير ممكن دون تعزيز استقلالية المؤسسات القضائية

الأربعاء ١٢ أيلول ٢٠١٨
موقع النشرة



أكد رئيس الجمهورية السابق أمين الجميل، في كلمة له خلال افتتاحه حلقة نقاش في "بيت المستقبل" تحت عنوان: "ديناميات الإستقلال القضائي، الضغوطات التعسفية التي يتعرض لها القضاء وكيفية حماية القضاة منها، مقاربة اقليمية ودولية"، انه "لنعترف اولا بوجود قضاة مستقلين وليس بقضاة مستقل، غالبا ما يختلط علينا بفعل الممارسة ان السلطة القضائية هي سلطة ملحقة بالسلطة التنفيذية، اي سلطة تابعة، في حين انها دستوريا سلطة مستقلة بين السلطات الثلاث، حتى لا تراتبية هنا لان لكل سلطة دورها وصلاحياتها".

وأوضح الجميل انه "من هنا الدعوة من أجل وضع الاطار الصحيح لقيام سلطة دستورية قضائية مستقلة"، لافتاً الى ان "قيام الدولة وتحقيق الحوكمة الصالحة، وتجفيف الهدر واستئصال الفساد غير ممكنة من دون تعزيز استقلالية المؤسسات القضائية وصلاحياتها عبر تحقيق اربعة مسارات تجمعها تقنية واحدة عنوانها، تحديث القضاء ومكننة أعماله واطلاقه كسلطة تشكل ضمانا للحق وضمانة للمتقاضين ومانعة للفساد، وكاشفة عن الشفافية، وحافزة لهيئة الدولة وسيادتها، المسار الاول انتخاب مجلس القضاء الاعلى بالكامل من الجسم القضائي وفق نظام خاص، وهذه الآلية من شأنها ضمان استقلالية القاضي عن السلطة التنفيذية التي عينته، وضمان تحول القضاء من وظيفة ادارية الى سلطة مستقلة، كما وضمان تشكيلات قضائية تراعي الكفاءة والانتاجية والسلوك وليس المحسوبية، تعتمد على مناقلات يجريها مجلس القضاء بثقافة مؤسسية دونما حاجة الى مراسيم سياسية"، منوهاً الى ان "المسار الثاني ان يكون القضاء صاحب الولاية الشاملة بما فيها القضاء الاستثنائي والخاص. المسار الثالث استقلالية موازنة السلطة القضائية المسار الرابع تفعيل الدور الرقابي لهيئة التفيتش القضائي، احقاقا للحق وصونا لحقوق المتقاضين ودفعاً الى عدالة فاعلة. فالعدالة البطيئة قد توازي اللاعدالة".

وختم الجميل بالقول انه "إنفاذا للمادة ٤٤ من قانون القضاء العدلي والمادة ٢٠ من الدستور والفقرة "هاء" من مقدمة الدستور التي تنص على استقلالية القضاء، تحضرنى هنا العريضة التي وقعها ٣٥٢ قاضيا والتي تتمسك باستقلالية القضاء ومنع تحويله الى جهاز أمني يحمي السلطة السياسية من المعارضة الشعبية والحراك المدني. لن استرسل أكثر في المعاينة والمقاربة، اختتم بجملة مفيدة ارفعوا يد السياسة عن القضاء."

الجميل في افتتاح حلقة نقاش حول ديناميات الاستقلال القضائي: لرفع يد السياسة عن القضاء

الاربعاء ١٢ ايلول ٢٠١٨

موقع Alkalimaonline



إفتتح الرئيس أمين الجميل اليوم حلقة نقاش في بيت المستقبل تحت عنوان: "ديناميات الإستقلال القضائي، الضغوطات التعسفية التي يتعرض لها القضاء وكيفية حماية القضاة منها، مقارنة اقليمية ودولية" التي دعت اليها مؤسسة بيت المستقبل وبرنامج حكم القانون في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا لدى مؤسسة كونراد اديناور، وشارك فيها رئيس محكمة التمييز القاضي جان عيد ممثلاً رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي جان فهد، مديرة برنامج حكم القانون في الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مؤسسة كونراد اديناور أنيا شولر- شلتر، المديرة العامة لوزارة العدل القاضية ميسم النويري، الرئيس السابق لمجلس القضاء الأعلى القاضي غالب غانم والقاضي الألماني مايكل سنوداسكي وعدد من القضاة والخبراء .

الرئيس الجميل

بداية القى الرئيس الجميل كلمة قال فيها: لنعترف اولاً، بوجود قضاة مستقلين وليس قضاء مستقل. غالباً ما يختلط علينا بفعل الممارسة ان السلطة القضائية هي سلطة ملحقة بالسلطة التنفيذية، اي سلطة تابعة، في حين انها دستورياً سلطة مستقلة بين السلطات الثلاث، حتى لا تراتبية هنا لان لكل سلطة دورها وصلاحياتها. من هنا الدعوة من أجل وضع الاطار الصحيح لقيام سلطة دستورية قضائية مستقلة. إن قيام الدولة وتحقيق الحوكمة الصالحة، وتجفيف الهدر واستئصال الفساد غير ممكن من دون تعزيز استقلالية المؤسسات القضائية وصلاحياتها عبر تحقيق اربعة مسارات تجمعها تقنية واحدة عنوانها: تحديث القضاء ومكننة أعماله واطلاقه

كسلطة تشكل ضماناً للحق وضمانة للمتقاضين ومانعة للفساد، وكاشفة عن الشفافية، وحافضة لهيبة الدولة وسيادتها:

المسار الاول انتخاب مجلس القضاء الاعلى بالكامل من قبل الجسم القضائي وفق نظام خاص، وهذه الآلية من شأنها ضمان استقلالية القاضي عن السلطة التنفيذية التي عينته، وضمان تحول القضاء من وظيفة ادارية الى سلطة مستقلة، كما وضمان تشكيلات قضائية تراعي الكفاءة والانتاجية والسلوك وليس المحسوبة، تعتمد على مناقلات يجريها مجلس القضاء بثقافة مؤسساتية دونما حاجة الى مراسيم سياسية. المسار الثاني ان يكون القضاء صاحب الولاية الشاملة بما فيها القضاء الاستثنائي والخاص. المسار الثالث استقلالية موازنة السلطة القضائية المسار الرابع تفعيل الدور الرقابي لهيئة التفتيش القضائي، احقاقاً للحق وصوناً لحقوق المتقاضين ودفعاً الى عدالة فاعلة. فالعدالة البطيئة قد توازي اللاعدالة.

وختم الرئيس الجميل: إنفاذاً للمادة ٤٤ من قانون القضاء العدلي والمادة ٢٠ من الدستور والفقرة "هاء" من مقدمة الدستور التي تنص على استقلالية القضاء، تحضرني هنا العريضة التي وقعها ٣٥٢ قاضياً والتي تتمسك باستقلالية القضاء ومنع تحويله الى جهاز أمني يحمي السلطة السياسية من المعارضة الشعبية والحراك المدني. لن استرسل أكثر في المعاينة والمقاربة، اختتم بجملة مفيدة ارفعوا يد السياسة عن القضاء.

القاضي عيد

والقى القاضي عيد كلمة رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي جان فهد اعتبر فيها: أنه لا يسع القاضي ان يكون بمنتهى الإخلاص ومحافظا على مكانته وحرمة القضاء اذا لم يكن مستقلا في شخصه محصنا في عمله ضد التدخلات الإيجابية ام السلبية من اي جهة أتت. فالاستقلال القاضي ليس منحة او هدية او امتياز له، انه حق للموطن وواجب على القاضي، فعلى القاضي ان يحكم وفقا لأحكام القانون دون ميل ملتزما موجب التحفظ وموجب الحياد. الأمر الذي يوفر الضمانة للمجتمع بأن العدالة تؤدي وفقا لأحكام القانون، ايا كانت هوية المتقاضين ومكانتهم وجنسياتهم وآرائهم، وبغض النظر عما اذا كانت هذه العدالة موائمة ام لا لرغبات اي سلطة عامة، او حتى الرأي العام الذي اخذ في الأونة الأخيرة، وخصوصا في لبنان، ينصب نفسه قاضيا دون ان يجوز ايا من مقومات ممارسة القضاء.

وقال: ان كل حكم وكل قرار قضائي يشكل امتحانا لإستقلال القاضي بيد انه يقع على عاتق السلطة المولجة ضمان استقلال القاضي اي مجلس القضاء الأعلى وفق ما تنص عليه المادة ٤ من قانون القضاء العدلي، تأمين خط دفاع اول يوفر على القاضي عناء دفع الإعتداءات على استقلاله، وإن مجلس القضاء الأعلى بالوقت عينه يسهر على التزام القاضي بموجب الأستقلال المفروض عليه وهو لا يستهين في معالجة حالات الإنزلاق بحزم وفق ما يوجبه القانون.

وأعلن: ان مجلس القضاء الأعلى هو المخول حاليا اختيار القضاة، سواء عبر مباراة ام دونها. كما يعود له حق تحديد القواعد الأخلاقية الواجب على القاضي اتباعها، كذلك حق زجر كل فعل يشكل خروجا عن سلوك القاضي الشريف، الا ان صلاحية تشكيل القاضي الى المراكز القضائية تشاركه فيها السلطة التنفيذية التي استنبطت عدة طرق كي تصبح متساوية مع مجلس القضاء الأعلى في اجراء التشكيلات والمناقلات القضائية، هذا من جهة، ومن نحو آخر، فإن

مجلس القضاء الأعلى لا يشرف قانونا على نشاطات القاضي الأخرى التي اجاز القانون لهذا الخير القيام بها خارج المهمة القضائية باحكام الحق.

وتابع: يتعين التطرق الى تأثير تعيين القضاة من قبل السلطة التنفيذية في اللجان القضائية او ذات الصلة القضائية، ام انتدابهم بصفة مستشارين لوزراء او ايفادهم الى مهام خارجية، ام قيامهم باعطاء دروس حقوقية مأجورة وذلك على استقلالية هؤلاء القضاة وعلى مناعتهم ضد التدخلات الخارجية في عملهم وعلى موجب التحفظ الملقى عليهم. كما يقتضي البحث من جهة ثانية في تأثيرات هذه الأمور على سائر القضاة الذين قد يحملون على المقارنة بين الجهود التي يبذلونها في مجال احقاق الحق واصدار الأحكام والقرارات وبين تلك التي يبذلها القضاة المعينون من قبل السلطة التنفيذية وإثارتهم انتفاء التوازن في مهام اخرى في توزيع اللجان والتعويضات في ما بين القضاة، والمقرنات هذه قد تحمل بعضهم الى البحث عن كيفية التقرب من اصحاب السلطة في التعيين او قد ينشأ عند البعض الآخر شعور بالغبن مع ما يمكن ان يرافقه من خفض في الإنتاجية، اما بالنسبة الى هؤلاء الذين تمنعهم مناقبيتهم من أن يتأثروا بمثل هذه الأمور، فإنهم يحملون في داخلهم شعورا بالظلم ينبغي اراحتهم منه.

لقد حاول مجلس القضاء الأعلى، زيادة استقلاليته في ادارة شؤون القضاة عبر خوض معركة تعديل احكام المادة ٥ من قانون القضاء العدلي لتحريير المناقلات والتشكيلات القضائية من قبضة السلطة الإجرائية، الا ان هذه المعركة وان نجحت في ايصال مشروع التعديل الى الهيئة العامة للمجلس النيابي لم تفلح في ترجمته عبر قانون. ونحن متأكدون بان مجلس القضاء الأعلى الجديد لن يوفر جهدا في المضي قدما لتطویر استقلال القاضي تحقيقا لتوق المواطن الى عدالة أسمى.

شلتنر

اما مديرة برنامج حكم القانون في الشرق الأوسط وشمال افريقيا د أنيا شولر - شلتنر فأعربت عن سرورها لعقد هذه الندوة التي هي ثمرة التعاون الدائم مع بيت المستقبل. وقالت: إن برنامج حكم القانون واحد من بين ٥ برامج اقليمية تقوم على التعاون والتواصل لدعم مجموعة من الخبراء فيما يتعلق بقضايا ذات اهمية محليا واقليميا ودوليا. وأعلنت ان الهيكلية المعتمدة في القضاء ذات صلة وثيقة بالتنمية في المجتمع ويرتبط التطور القضائي بالنمو الاقتصادي الاجتماعي، ما اثبتته إحدى الدراسات التي اظهرت أن الترابط بين حالة الجسم القضائي والتطور الاقتصادي تؤثر على تخفيض حالات الشك في المجتمع، فالاستقلال القضائي يحول الوعود الى اعمال ملموسة وعلينا الاستثمار بالموارد البشرية لتأمين ذلك.

واعتبرت أن الاستقلال الذاتي للقاضي يوحى بالثقة للاطراف المتنازعة ويمنع التأثير على المحكمة. وختمت أن هدف حلقة النقاش هذه هو تبادل الخبرات على ضوء عبر مستخلصة من دول عربية واوروبية وعبر استعراض الاجراءات التي اتخذتها لتحسين استقلالية القضاء والقضاة.

مايكل سنودسكي

أما القاضي مايكل سنودسكي فلقى الكلمة الرئيسية وتحدث فيها عن الضمانات الدستورية في مواجهة التأثير السياسي غير المبرر على التعيينات القضائية في المانيا الحديثة وقال:

الهيكلية الدستورية في ألمانيا تحول دون التدخل في دور القضاء وفي تعيين القضاة. المحاكم تتواصل مع الشعب عبر الاحكام وبواسطة القضاء، والقضاة يعتمدون مبدأ التحفظ القضائي اي الامتناع عن التعليق على اي موضوع سياسي. القضاء هو الاضعف بين السلطات الثلاث لانه يعتمد في عمله على السلطات الأخرى. إن النظام القضائي يقوم على نظام الاستحقاق والحياد. والدستور منح القضاة القدرة على الطعن باختيار السلطات الأخرى. وضعنا نظام درجات يحكم فكرة تعيين وترقيع القضاء. وهناك نظام محاسبة يمنع وزير العدل من فرض من يريد: يحق له طرح قاضي معين ولكن مجلس القضاء لديه حق الفيتو، واذا لم يتوافقا يحدد القانون اجراءات للمصالحة بينهما. واذا فشلت تتدخل السلطة التشريعية حيث تشكل لجنة من البرلمانيين والمحامين والقضاة ويمكن لمقدمي الطعون رفعها الى المحاكم او المحكمة العليا. وختم: نسعى الى التطوير في نظامنا. وهذه المقاربة تعالج تحديات معينة في اطار الدستور وتحديات في اطار المحاسبة والتدخل في عمل القضاء.

الجلسات والتأمت الجلسة الأولى تحت عنوان: التعيينات والولاية القضائية ونسقتها مديرة برنامج حكم القانونن حكم القانون في الشرق الأوسط وشمال افريقيا في مؤسسة كونراد آديناور أنيا شولر-شترلر وتحدث فيها القاضي غالب غانم، القاضية في المحكمة الإدارية في تونس أنوار مناصري، رئيس الدائرة الإدارية في الكويت القاضي خالد محمد الكندري والقاضي الألماني مايكل سنوداسكي. وعقدت الجلسة الثانية تحت عنوان: "أنظمة الترقيات والنقل والعزل" ونسقتها المديرة العامة لوزارة العدل القاضية ميسم النويري وتحدث فيها القاضي في مجلس القضاء الأعلى روكز رزق، والقاضية انوار مناصري من تونس والقاضي الكويتي خالد محمد الكندري والقاضي سنوداسكي.

اما الجلسة الثالثة فتطرقت لموضوع: المداولات، التراتبية والتسلسل الهرمي للمحاكم ونسقتها رئيس الهيئة العليا للتأديب القاضي مروان عبود، وتحدث فيها: القاضية رنا عاكوم، القاضية في مجلس القضاء الأعلى اليان صابر، والقاضية التونسية انوار لمناصري والقاضي الكندري من الكويت.

وتناولت الجلسة الرابعة: موضوع أنشطة خارج الولاية القضائية ونسقتها القاضي روكز رزق، وتحدث فيها رئيس الهيئة التأديبية العليا القاضي مروان عبود والقاضية التونسية انوار المناصري والقاضي الكندري والقاضي الألماني سنوداسكي

أمين الجميل: استقلال القضاء ضرورة حتمية لقيام الدولة ومحاربة الفساد

موقع مونت كارلو الدولية MCD

١٤ ايلول ٢٠١٨



رئيس الجمهورية اللبناني الأسبق أمين الجميل

إعداد: سعدة الصابري

تحدث رئيس الجمهورية اللبنانية الأسبق أمين الجميل، لمونت كارلو الدولية عن استقلال القضاء وعلاقته بالسلطة التنفيذية على خلفية ندوة عقدها "بيت المستقبل" في لبنان تحت عنوان حلقة نقاش في "بيت المستقبل" تحت عنوان: "ديناميات الإستقلال القضائي، الضغوطات التعسفية التي يتعرض لها القضاء وكيفية حماية القضاة منها، مقارنة اقليمية ودولية."